3- مصداقية مناهج الدراسات الأدبية

معروف أن مناهج العلوم تعتمد على عمليات معروفة كالاستقراء والاستنتاج، والتحليل والتركيب والمقارنة، وهذه العمليات ليست قصرا على علوم دون أخرى، بل هي تشمل كل المعرفة القائمة على منهج.

ورغم ما يعتمده البحث الأدبي والدراسات الأدبية من مناهج خاصةٍ، قد تكون مخالفة لمناهج العلوم، إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينفي عنها المصداقية، ولا الصرامة، ولا العلمية **إلا من منظور ضيق يقصر الحقيقة على اليقين، ويربطها بالقطع بعيدا عن الاحتمال**.

إن هذه النظرة إلى الأدب ليست وليدة اليوم، بل تعود إلى ما قبل الميلاد، ويمكن في هذا الإطار الاستناد إلى محاورات أفلاطون وما تجسده من نظرة استهجانية للأدب والبلاغة (الخطابة)، خاصة حين نستعيد ذاك الصراع الذي احتدم بينه وبين السوفسطائيين في زمن انتشار الخطابة والخطباء (مفهوم الخطابة، الخطابية، السفسطة...)، كما يمكن استعادة النفَس الذي كتب به أفلاطون كتابه **الجمهورية** مُمَنِّياً النفس ببناء مدينته الفاضلة وعلى رأسها حاكم - فيلسوف، لذلك كان من الطبيعي أن يناصب العِداء لكل معرفة/ فن يشوش على هذا النموذج الذي يسعى لبنائه.

غير أن المسار التاريخي لكل من الفلسفة والتاريخ والفقه يثبت بما لا يدع مجالا للشك أنها استطاعت أن تبني لها صرح مناهج صحيحة قبل الطفرة العلمية.

- **الفوارق بين مناهج العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية**

يطرح سؤال محرج حول الفرق بين مناهج العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، فقد ميز مثلا ديلثي بين علوم تبحث في **الكليات أو القوانين العامة**، وبين أخرى تقتصر على دراسة الوقائع الفردية وهذا شأن التاريخ مثلا، فالبحث عن القوانين العامة مؤداه البحث في الوقائع المتكررة، أو البحث عن النسق الذي تنتظم فيه الوقائع، عكس الدراسات الأدبية التي تبحث في المتفرد والمختلف، فليس مُهِمّا البحث في ما يشترك فيه أفراد أمة ما بقدر ما يهم ما يتفرد به كاتب أو مبدع أو ما يجعله هو هو، أما ما يتعلق بدراسة

أمة من الأمم أو شعب من الشعوب فذلك يرتبط بمقارنة تثبت تفرد أمة في علاقتها بأمم أخرى، أو تَمَيُّزِها مقارنة بأمم أخرى.

إن إشكال الفرق في المنهج بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية نابع من إيمان الباحثين أن العلوم الطبيعية تحكمها قوانين عامة، في مقابل الأدب التي يتميز أكثر بالتفرد والخصوصية، غير أن هذا الإغراق في الإيمان بالخصوصية قد يؤدي إلى نتائج وخيمة، فحين نعتبر الإبداع تعبيرا شخصيا/فرديا عن رؤية للعالم، فإن ذلك قد يؤدي إلى فهم خاص يسقط على هذا الإبداع كل فهم وتقدير خاص قد يحتكم صاحبه إلى مجرد تقديرات شخصية أو انفعالات أو انطباعات شخصية منفلتة.

فالتفرد ليس من طبيعة الإبداع/ الأدب فقط، بل إن كل مكونات العالم يمكن أن نعتبرها متفردة، وعبقرية الطبيعة في ذلك مشهود عليها، أضف إلى ذلك أن أداة العمل الأدبي وهي اللغة ومهما اختلف استعمالها إلا أنها تظل حاملة للمشترك/العام، في مقابل المتفرد/الخاص (السَّنن العام الكلي/السَّنن الخاص).

فقد يتفرد عمل أدبي أو فني بخصائص هي وجه تَفَرُّده، غير أنه يشترك مع أعمال أخرى في خصائص عامة أو مشتركة، كما أن الإنسان يتفرد في ملامحه أو طبعه...إلا أنه يشترك مع عشيرته أوأُمَّته بل والإنسانية جمعاء في خصائص عامة، لذلك فالعمل الأدبي يجمع بين الخاص والعام، إنه يتفرد بحمل قناعات مبدع أو رؤيته، إلا أنه يشترك مع أعمال أخرى في أداته (اللغة) وفي انتمائه إلى نوع أدبي، وكل هذه الخصائص المشتركة يتم الكشف عنها بلغة كلية وبناء على نظرية أدبية سواء عن طريق التاريخ الأدبي أو النقد الأدبي.

4- بين الأدب والدراسة الأدبية: عناصر التداخل والتخارج

عادة ما يميز منظرو الأدب بين ممارستين متباينتين:

أ-الأولى هي الأدب باعتباره خلقا أو فنا وابتكارا.

ب- الثانية هي الدراسة الأدبية، وهي عملية وضع الأول تحت مجهر الدرس والتحليل، لذلك فهي أقرب إلى العلم، فهي عملية إنتاج معرفة موضوعها النص الأدبي.

غير أن تحولات النظرية الأدبية، عجلت باختفاء الحدود بين الممارستين، وهو أمر لا يستقيم خاصة عند ربط بعض الدراسين بين الدراسة (دراسة الأدب) وبين التجربة، حيث يعتبر البعض أن الأدب لا يمكن أن يكون موضع دراسة، بل هو ممارسة تتطلب التجربة (**لا يمكن فهم الأدب ما لم نمارس الكتابة الأدبية**)،

وهو ربط مختَزل ومختزِل لمفهوم الدراسة الأدبية ولغاياتها، فهي ليست معنية بطقوس الكتابة وحيثياتها إلا من باب الإضافة النوعية للتجربة، أما عدا ذلك فدراسة الأدب تحركها غايات مغايرة، إنها محاولة إخضاع مادة "لا عقلانية" لشروط العقلانية والمنطق وهي شروط تمليها قيود المعرفة ومسالك إنتاجها.

إن التباين قائم بين اتجاهات **تربط بين الأدب و إنتاج المعرفة**، لذلك لا ترى مانعا من إخضاع مادة الأدب لشروط المعرفة، وأخرى تنظر إليه **كمادة جمالية تخييلية** غير قابلة للإخضاع لأي قيود، فهي مجرد مُوَلد للمتعة وأداتنا في ذلك الذوق والوجدان.

فهل نحتكم في دراسة الأدب لمصفاة العقل؟ أم نخضه لمصفاة الوجدان؟ مع الأخذ بعين الاعتبار للاختلاف القائم بين آليات اشتغال الأداتين.

فدعاة لاقابلية الأدب للإخضاع لشرائط المعرفة العلمية ومناهجها، يعتبرون الأدب قابلا للوصف والبناء الموازي المولد، وذلك عن طريق قراءة جمالية قادرة على توليد نص جمالي، وهو ما يندرج ضمن ما سماه "روني ويليك وأوستين وارين" "**النقد الإبداعي**". (ص 13).

وفي مقابل هؤلاء، يوجد تيار آخر لا يرى أي مشكلة في إخضاع الأدب لمناهج مطورَة عن العلوم الطبيعية، سواء عن طريق استثمار قيم الموضوعية واللاشخصانية واليقين، وهي مُثُل تفيد في تحييد الدراسة الأدبية وفصلها عن كل الوجدانيات عن طريق البحث في **الكليات العامة للأدب**، أو عن طريق البحث في الخلفيات أو المسببات الكامنة خلف الإبداع الأدبي، غير أنها لا تتجاوز، كما سبق تجريبها، عمليات حسابية إحصائية يمكن أن تفيد في جمع معلومات أو تكوين صورة عامة عن الأدب.

إن هذا التطبيق لمناهج العلوم في دراسة الأدب إن كان له من فضل، فهو يتمثل في لفت الأنظار إلى أسئلة كبرى أبسطها الاعتراض على ما توصف بها المناهج الأدبية من هشاشة وتلوّن، وهي رؤية ترجع بالدرجة الأولى إلى الفهم السيء للأدب وللحقيقة على السواء.

فبين مناهج الدراسة الأدبية ومناهج العلوم توجد مشتركات أو كليات، غير أن لمناهج الدراسة الأدبية خصوصية نابعة من طبيعة الأدب ونظرته للحقيقة والمعرفة، وهي نظرة لا يمكن أن تكون مطابقة لمناهج العلوم الطبيعية، وهي بالمناسبة لا تقلل من قيمتها ولا تخرجها من دائرة الانتماء إلى العلوم. يقول روني ويليك وأوستن وارين:" **يجب بكل بساطة أن نعترف بوجود الفرق بين المناهج والأهداف بين العلوم الطبيعة وبين العلوم الإنسانية**". (ص 15).

إن هذا الفصل بين العلوم الحقة (الطبيعية) والعلوم الإنسانية، راجع بالضرورة إلى محور الاهتمام، فالانشغال بالكليات وبالمشترك بين الوقائع الإنسانية، هو غير الاهتمام بالمتفرد والخاص، فالعلوم تبحث عن القوانين العامة التي تحكم كل الظواهر، لذلك تعتبر كل الحالات المتفردة خارج حساباتها لأنها استثناءات، بينما تنشغل العلوم الإنسانية بهذا الاستثناء وتبحث فيه عما يجعله كذلك، وما يخرجه من دائرة الكلي إلى الخاص والنوعي، فالبحث عن القاعدة هو غير البحث عن الاستثناء، وهذا الاختلاف هو نقطة الفصل بين علوم تحتفي بالقوانين العامة وتسعى لإذاعتها بين الناس، وبين فن/خلق يأبى الانصياع لكل القوانين، بل يمكن القول إنه يفرز قوانينه الخاصة ويتلون وفق كل تجربة، غير أن ذلك لا يخرجه من دائرة المشترك سواء على مستوى اللغة، أو على مستوى الانتماء مهما ضاقت دوائر هذا الانتماء(ثقافة، عصر، جنس). إنه يجمع بين الكلي والمتفرد أو بين العام والخاص.